الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة الثامنة
المعقودة يوم الاثنين
١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
OCT

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد كوياما (اليابان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال : الأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع)
(أ) تقرير لجنة التفاوض المعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع)
(ب) تقرير الأمين العام (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع)
(أ) تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)
(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (تابع)
(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (تابع)
(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)
(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

المحتويات/٠٠

Distr. GENERAL
A/C.5/38/SR.8
18 October 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

83-56553

المحتويات (تابع)

(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١١١ من جدول الأعمال : الأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع)

(أ) تقرير لجنة التفاوض المعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع)

(ب) تقرير الأمين العام (تابع) (A/C.5/38/9 و Add.1)

١- السيد راليس (اليونان): قال متكلما نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، انه يلاحظ بقلق ان العجز في ميزانية الأمم المتحدة يتزايد رغم القرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن الموضوع . وانه على حين قامت الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها على الفور في أوائل عام ١٩٨٣ فان ذلك الاتجاه المؤاتي لم يستمر ، ومن المتوقع أن يرتفع العجز القصير الأجل حتى ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣ بنسبة ١٢ بالمائة عنه في عام ١٩٨٢ . وقال انه ليس هناك ما يبرر الشعور بالرضا على نحو ما قال رئيس اللجنة الاستشارية .

٢- وأضاف ان التدابير التي اتخذت حتى الآن والمقترحات المختلفة المقدمة من الدول الأعضاء في الدورات السابقة لن تؤدي الى تحسين كبير طويل الأجل في الحالة المالية الراهنة التي يمكن أن تقوض موثوقية المنظمة المالية . وفي رأيه ان الحل السليم الوحيد هو الذي يتعرض الى الاسلوب الذي لا مبرر له والذي يتعلق بامساك الدول الأعضاء عن الدفع . واستشهد بما أكده الأمين العام في تقريره من أن الزيادة في العجز انما ترجع أساسا الى امساك بعض الدول الأعضاء عن دفع اشتراكاتها في أنشطة حفظ السلام ، وبدرجة أقل الى امساك بعض الدول الأعضاء عن دفع جزء من انصبتها المقررة في الميزانية العادية . وأضاف يقول ان الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ترى أنه وفقا للمادة ١٧ من الميثاق يتعين تمويل أنشطة حفظ السلام المصرح بها في حينها عن طريق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمقتضى الجدول الذي أنشأته الجمعية العامة . وقال ان رفض بعض الدول الأعضاء المساهمة في قوات حفظ السلام يؤثر على الأموال العامة للمنظمة ويلقي عبئا غير متكافئ على الدول المقدمة للقوات . ومضى يقول ان الحالة التي تنشأ نتيجة لذلك يمكن أن تعوق الجهود المبذولة لتعزيز المشاركة الأوسع نطاقا في قوات حفظ السلام على أساس جغرافي . وأعرب عن أمله في أن تعيد الدول الأعضاء المعنية النظر في مواقفها وذلك نظرا لأهمية المسألة .

٣- وقال ان الامساك عن دفع الأنصبة المقررة في الميزانية العادية يمكن كذلك أن يشكل تهديدا للاستقرار المالي للأمم المتحدة ولكيفية عملها .

(السيد راليس ، اليونان)

٤- وقال انه يلاحظ مع الأسف ان تقرير الأمين العام لا يتضمن معلومات عن حالة التدفق النقدى للمنظمة التي ورد طلب بشأنها في قرار الجمعية العامة ١٣/٣٧ . وأضاف انه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم كل سنة وصفا لحالة التدفق النقدى مقسمة على فترات مدة كل منها ثلاثة أشهر على نحو ما فعلت في الدورة السادسة والثلاثين .

٥- وقال في ختام كلمته ان الدول العشر تناشد الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها نظرا لأنه من مصلحة الجميع وضع أموال المنظمة على أساس سليم حتى يمكنها الاضطلاع بمسؤولياتها الجسام بأكثر الأساليب الممكنة فعالية .

البند ١١٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع)

(أ) تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/38/32)

٦- السيد تاكاسو (اليابان) :قال ان عدد الجلسات يتزايد بصفة مستمرة نظرا لقيام الأمم المتحدة بتوسيع نطاق أنشطتها . وان هناك شعورا عاما بالقلق من ان تزايد الجلسات والوثائق سرعان ما سيتعذر مراقبته . وقال ان جهود لجنة المؤتمرات هي جزء من محاولة أكبر للسيطرة على الحالة عن طريق كفالة حد أمثل لاستخدام موارد المؤتمرات وتجنب الفاقد . وقال ان وفده يعلق أهمية على استمرار اللجنة في عملها ويؤيد تأييدا كاملا مشاريع القرارات التي توصي بها في تقريرها .

٧- وأضاف يقول ان مشروع القرار جيم من شأنه أن ييسر تنفيذ المبادئ الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن خطة المؤتمرات عن طريق زيادة فهم تلك المبادئ من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة على السواء . ورغم اعتراف لجنة المؤتمرات بمدى جسامة مشكلة الاستخدام غير الكامل لموارد خدمات المؤتمرات فقد رأت أن تتبع اسلوبا حذرا الى حد ما . وقال ان عددا من الاعتبارات الهامة نجم عن تقرير اللجنة . أولا أن تخفيضا شاملا في عدد جلسات كافة الأجهزة قد لا يكون نهجا ايجابيا وان اتباع نهج انتقائي قد يبدو أكثر ايجابية . ثانيا ان الدول الأعضاء في الأجهزة المختلفة مسؤولة عن عكس الاتجاه صوب الاستخدام غير الكامل لموارد المؤتمرات وذلك بتعديل برامج عملها والنظر في امكانية عقد دورات أقصر أو كل سنتين . وقال في هذا الصدد أنه يلاحظ باهتمام الجهود الأخيرة التي يبذلها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتبسيط دوراته . ثالثا ، أنه لن يحدث الكثير من التحسن في ذلك المجال ما لم تتعاون الأجهزة المعنية تعاونا كاملا مع لجنة المؤتمرات . وقال انه بعد أن يعتمد مشروع القرار دال ، ينبغي ابلاغ المسؤولين في جميع الأجهزة ذات الصلة بمضمونه ، وحثهم على التعاون الكامل مع لجنة المؤتمرات . وينبغي توزيع تقرير الأمانة العامة الذى يذكر بالتفصيل استخدام موارد المؤتمرات على مدى السنوات الثلاث الماضية على جميع أعضاء اللجنة الخامسة .

(السيد تاكاسو ، اليابان)

٨- واستطرد قائلا ان الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأولى فيما يتعلق بمراقبة الوثائق والحد منها . وقال ان جهود الأمانة العامة للحد من طول التقارير وعددها لتدعو الى التشجيع . واستدرك قائلا ان التقدم نحو مزيد من التقارير الموجزة للأجهزة الفرعية لجد بطيء ، وهو ما يرجع الى عدم كفاية وعي الأجهزة المختلفة بخطورة المشكلة من ناحية ، ولأن التقارير لا تصاغ صياغة سليمة دائما من ناحية أخرى . وقال ان مشروع القرار هاء يتضمن الكثير من المقترحات الجيدة عن كيفية تحسين تلك الحالة .

٩- السيد ياكوفنكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية): قال ان عددا من التوصيات النافعة المقدمة من اللجنة قد ادخل بعض النظام على أنشطة المؤتمرات في الأمم المتحدة . وان توصياتها بأنه ينبغي للأجهزة الفرعية للأمم المتحدة أن تدرج في جدول أعمالها تحديدا للوثائق وتنظر في امكانية عقد دورات أقصر أو كل سنتين لجديرة بالتأييد العالمي . وأضاف أنها باتباعها ذلك الاتجاه في التفكير ، ينبغي لها بطبيعة الحال أن تظل مرنة وأن يتيح المجال لكل جهاز من الأجهزة السياسية الحكومية الدولية لتأدية نوع العمل الذي يقوم به . وقال مستدركا ان اللجنة لم تنجز مهمتها الأساسية وهي وقف تزايد انفاقها على أنشطة المؤتمرات من موارد الميزانية . واضاف انها خلال السنوات التسع لوجودها ، عقد العديد من المؤتمرات الخاصة التي كلفت ، في مجموعها ، الدول الأعضاء ما يربو على ١٠٠ مليون دولار ؛ وان عدد الدورات والمؤتمرات والجلسات مايزال يتزايد السنة تلو الأخرى ، وان حجم الوثائق الصادرة يزداد بمقدار مئات الآلاف من الصفحات سنويا . وقال ان وفده يرجع نقص النتائج في ذلك المجال الى كون ان اللجنة غالبا ما تشغل نفسها بمسائل فرعية تقع بالفعل في نطاق مسؤولية الأمانة العامة . وانها ينبغي لها أن تركز على المسائل الأساسية وتصدر توصيات تحقق أقصى قدر من العائد المادي ؛ وأن تسترشد ، وهي بصدد ذلك ، بالتوجيهات التي وضعتها الجمعية العامة والتي تدعو الى خفض عدد المؤتمرات الخاصة المعقودة كل سنة الى الحد الأدنى ، والتخصيص الأمثل لموارد المؤتمرات بين مجالات النشاط المختلفة طبقا للأهمية التي أولاها أياها الميثاق ، وتنسيق أنشطة المؤتمرات على نطاق المنظومة عن طريق التشاور . وينبغي أن يسند الى ادارة شؤون المؤتمرات دور أكثر نشاطا بوصفها مصدرا للآراء والمقترحات التي تنظرها اللجنة .

١٠- ومضى يقول ان وفده على استعداد لتأييد مشاريع القرارات المقدمة في تقرير لجنة المؤتمرات باستثناء الفقرة ٨ (ط) من مشروع القرار جيم . وقال انه لم يحدث قط أن أيدت الجمعية العامة أي تخطيط لميادين النشاط التي ينبغي أن تعقد بصددها مؤتمرات خاصة . وأضاف ان الصياغة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ينبغي الابقاء عليها مع حذف الكلمات الواردة بين قوسين (السياسي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني) .

١١ - السيد ديتز (النمسا) : قال انه رغم مظاهر النجاح التي تحققت فان جهود لجنة المؤتمرات لوضع جدول للمؤتمرات قابل للتطبيق وتحديد طرق ووسائل مراقبة الوثائق والحد منها لتذكرنا بجهود سيسيفوس .

١٢ - وأضاف يقول انه بالكاد مرت جلسة عقدت في النصف الأول من العام دون أن يتعرض تأخير تقديم الوثائق للنقد من قبل الوفود . وانه على حين من السهل توجيه اللوم الى الأمانة العامة وحدها ، فان الدراسة المتأنية أوضحت ان المصدر الرئيسي للمشكلة يوجد على المستوى الحكومي الدولي . وقال انه لا يمكن ، بناء على ذلك ، ممارسة المراقبة الفعالة للوثائق الا عن طريق الوفود نفسها . فلا يمكن للجنة المؤتمرات او اللجنة الخامسة أن تقوما بمفردهما بحل مشكلة الوثائق . فاذا كان للدول الأعضاء ان تحصل على وثائق موجزة وتصدرها في موعدها المحدد ، فان عليها ان تحد من الطلبات المتعلقة بتقارير جديدة ، وأن تتغاضى عن مخصصاتها من محاضر الجلسات المطولة وأن تقنع أعضاء اللجان الأخرى بأن يفعلوا بالمثل .

١٣ - ومضى يقول أنه بناء على مبادرة من اللجنة الخامسة ، اعتمدت الجمعية العامة العديد من القرارات التي تتناول الأنواع المختلفة من الوثائق . وان الشيء الذى نفتقر اليه ليس هو القواعد وانما هو التصميم على تطبيقها . وقال انه يكاد يكون قد اصبح من المستحيل متابعة النظم والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالوثائق ، وانه ، من ثم ، ينبغي للجنة المؤتمرات ان تواصل تدوين قراراتها وتوصياتها في ذلك الميدان . وقال انه اذا صدرت تلك القواعد بصورة شاملة وسهلة المنال ، فان هذا سييسر عملية تطبيقها ومراقبتها .

١٤ - وفيما يتعلق بجدول المؤتمرات ، قال ان بعض الدول الأعضاء تعتقد انه كانت هناك ببساطة زيادة كبيرة للغاية في الأجهزة التي تحتاج الى خدمات عن طريق الأمانة العامة ، ومشاركة من جانب ممثلي الحكومات . وان آخرين يرون انه يمكن تحسين طريقة وضع الجدول الزمني للمؤتمرات حتى يمكن تجنب النفقات غير الضرورية التي تتكبدها المنظمة ، وتحميل الأمانة العامة أعباء مفرطة والتسبب في ازعاج الدول الأعضاء بصورة خطيرة . وقال ان مسألة ما اذا كان يتعين استمرار بقاء جهاز معين أم لا ، فانها مسألة اساسية وسياسية ينبغي الاجابة عليها في مجال آخر . وأن اللجنة الخامسة معنية بطريقة وضع الجدول الزمني للجلسات من حيث التوقيت والمدة والمكان كيما يكفل الاستخدام الفعال والاقتصادى لموارد المؤتمرات النادرة .

١٥ - واستطرد قائلا ان معظم الوفود التي تتخذ من نيويورك مقرا لها تدرك ان وضع جدول زمني غير متكافئ للمؤتمرات يجرى فيه تركيز الجلسات التي تحتاج الى تكثيف

(السيد ديتز، النمسا)

للوثائق في الفترة من آذار/مارس الى حزيران/يونيه من كل عام يتطلب اتاحة وقت طويل للوفود ويسفر عن الكثير من الوثائق التي غالبا ما يكون اعدادها ضعيفا وتصدر متاخرة للغاية . وقال ان تجنب ذلك يقتضي بشكل واضح توزيعا أكثر تكافؤا للجلسات على مدار السنة وفيما بين مراكز مؤتمرات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا . وأنه ينبغي تحقيق استخداما اكبر للمرافق الموجودة في مركز فيينا الدولي ؛ وأضاف أنه كخطوة أولى صوب تحقيق ذلك ، ربما يسمح للهيئات التي تتخذ من نيويورك مقرا لها والمخول لها حاليا الاجتماع في جنيف ، بأن تجتمع في فيينا أيضا . وأنه نظرا لأن الجانب الأكبر من أعمال دورة الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات صلة بالمسائل الاجتماعية والانسانية التي تدخل في نطاق اهتمام عدد كبير من الوحدات التي تتخذ من فيينا مقرا لها ، فان اصدار المجلس لتصريح بالاجتماع في فيينا لن يكون متمشيا فحسب ونص القاعدة التي تتطلب من الهيئات أن تجتمع في مقارها الثابتة بل ومتمشيا بحق مع روح تلك القاعدة أيضا .

١٦ - وأردف قائلا ان وفده يرحب بمشاريع القرارات المعنية بخطة المؤتمرات الواردة في تقرير اللجنة (A/38/32) . وانه يعتقد ، مع ذلك ، ان برنامج المؤتمر الخاص بمنظمة ما مثل الأمم المتحدة لا يمكن ان يكون محددا أو جامدا وانما هو نظام فعال وديناميكي يستلزم تعديلات مستمرة .

١٧ - ومضى يقول انه نظرا للشعور الذى ظهر مؤخرا بين الدول الأعضاء من أن تزايد هيئات الامم المتحدة قد بلغ شأوا كبيرا ويتعين ايقافه ان لم يكن عكس اتجاهه ، فان هناك فيما يبدو ما يبرر طرح السؤال فيما اذا كانت هناك حاجة حقيقية للجنة مؤتمرات أو فيما اذا كان ليس بمقدور الأمانة العامة أو اللجنة الخامسة القيام بالأعمال . وقال انه بينما تتمتع الأمانة العامة بالمعرفة الضرورية لوضع جدول معقول للمؤتمرات بما يتفق والموارد المتاحة ، فمن الواضح انها ليست في وضع يمكنها من الاختيار بين الطلبات التي تتنافس الهيئات الحكومية الدولية للحصول عليها من موارد المؤتمرات النادرة . وقال انه ليس بامكانها علاوة على ذلك ان تتحكم في الهيئات الحكومية الدولية التي ترغب في تغيير مدة جلساتها أو مكانها أو عقد دورات اضافية . وأنه نظرا لأن برنامج المؤتمرات قد نما بحيث بلغ أبعادا يتعذر معها أن يترك ببساطة لكل هيئة معنية أن تقرر القدر الذى تستخدمه من الموارد المحدودة ، فان الأمر يتطلب بوضوح انشاء هيئة تنسيق مركزية . كما أن اللجنة الخامسة ، من جانبها ، ليس لديها وقتا تكرسه للمسألة وأنها لا تجتمع الا خلال دورات الجمعية العامة ، الأمر الذى يتعذر معه معالجة مسائل المؤتمرات التي قد تطرأ في أوقات أخرى . وانتهى الى أن تجديد ولاية لجنة المؤتمرات يعد ، من ثم ،ضروريا من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بيسر .

١٨ - السيد تراسكوت (استراليا) : اعرب عن تأييد وفده لاستمرار الجهود التي تبذلها لجنة المؤتمرات ومشاريع القرارات التي توصي بها في تقريرها . وقال ان لجنة المؤتمرات لعبت دورا هاما في المساعدة في تعزيز عمل الأمم المتحدة داخل المنظمة . وان الضرورة تحتم تنفيذ ذلك العمل من خلال الاجتماعات والمؤتمرات وانه ليس هناك أى ميل الى زيادة عدد الجلسات . وقال انه يشك شخصيا في امكانية تحقيق الكثير للحيلولة دون تلك الزيادة . وأنه لذلك ، من الأمور الأكثر اهمية انعام النظر في تلك الجلسات لضمان كفاءتها والاقتصاد فيها ، وقال ان اللجنة تحاول ، من خلال دورها الرقابي ، الابقاء على الأمم المتحدة عجفاء وتتميز بالكفاءة بدلا من أن تكون منتفخة ومبددة . وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة فيما يتعلق بالاستخدام الأكثر فعالية لموارد المؤتمرات عن طريق تجنب الاستخدام غير الكامل لتلك الموارد واستبعاد المحاضر غير الضرورية .

١٩ - ومضى يقول ان حجم الوثائق مذهل وأن تأخير صدورها يثير قلق الكثير من الدول الاعضاء نظرا لأن هذا يجعل من المتعذر عليها اجراء دراسة كافية للوثائق قبل مناقشتها في الجلسات . وأعرب عن أمله في بذل كل جهد ممكن لتحسين الوضع .

٢٠ - وقال مستطردا انه بينما يوجد اتجاه نحو الالتزام بشدة بالحد المتاح للمحاضر وهو ٣٢ صفحة ، فانه ما تزال هناك حاجة الى مراقبة الحالة مراقبة دقيقة ومستمرة . وأعرب عن ترحيبه بالاقتراح القائل بأنه ينبغي بذل الجهود لتحسين مهارات موظفي الأمم المتحدة في مجال الصياغة .

٢١ - ومضى يقول انه في ظل الظروف المالية الراهنة ، هناك ما يبرر ، أكثر من أى وقت مضى ، أن تبرهن الأمم المتحدة على أنها تسير سفينة مضغوطة بالركاب الى حد بعيد وان لجنة المؤتمرات ادت أعمالا طيبة كثيرة ولكن ما يزال هناك الكثير الذى يتعين انجازه . وقال ان مساهمة تلك اللجنة وحدها لا يمكن ان تؤدى الى التغلب على الصعوبات المالية التي تعانيها المنظمة ؛ ومع ذلك فبامكانها ان تبرهن من خلال أنشطة هيئات كلجنة المؤتمرات على انها تحاول تعزيز كفاءتها والعمل بأسلوب معقول .

٢٢ - السيد خازم (افغانستان) : أعرب عن تقدير وفده لجهود لجنة المؤتمرات وتأييده لتقريرها . وقال انه لا ينبغي للجنة أن تدخر وسعا في السعي من أجل تخفيض عدد الاجتماعات والمؤتمرات غير الضرورية كيما تكفل التخصيص الأمثل لموارد المؤتمرات وتسهيلاتها وخدماتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٧٢ .

٢٣ - وأضاف انه ينبغي للجنة أيضا ان تتابع بحماس امكانية تقليص دورات هيئات الأمم المتحدة أو برمجة اجتماعاتها على اساس مرة كل سنتين . وأعرب عن ترحيبه بالاقتراح

(السيد خازم ، افغانستان)

القائل بأنه ينبغي مستقبلا تخفيض موارد المؤتمرات لبعض الأجهزة بمقدار نصف الزمن الذى لم تستخدمه على مدى فترة السنوات الثلاث السابقة . وقال ان الخروج على جدول المؤتمرات والاضافة اليه ، قد يترتب عليهما آثارا مالية ، ومن ثم ينبغي ابقائهما عند الحد الأدنى .

٢٤ - وأعرب عن تأييد وفده الكامل للحد المقرر للمحاضر وهو ٣٢ صفحة ، وحث لجنة المؤتمرات على مراقبة الالتزام بكافة القواعد القائمة المعنية بالوثائق ، وأن تدرس الاسباب المختلفة لتأخر صدور الوثائق بغرض اقتراح حلول محددة لها . وقال ان وفده يؤيد توصيات اللجنة الواردة في الفقرات من ٣٧ الى ٤٧ من تقريرها وأعرب عن أمله في أن تسعى اللجنة ذاتها الى الالتزام مستقبلا بالحد المقرر في محاضرها الخاصة وهو ٣٢ صفحة .

٢٥ - وقال في ختام كلمته ان الجهود التي تبذلها اللجنة لكفالة الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات يمكن ان تساعد على خفض التكاليف ، ومن ثم زيادة الموارد المتاحة من أجل الأنشطة البرنامجية .

٢٦ - السيد لحلو (المغرب) : اثنى على وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة ، الذى حققت ادارة شؤون المؤتمرات بقيادته تقدما في مجال كفالة اصدار الوثائق بجميع اللغات ذات الصلة في حينها . وقال انه يلاحظ مع الارتياح ايضا التدابير التي قدمها الامين العام لكفالة التوازن في استخدام لغات عمل الامانة العامة .

٢٧ - ومضى يقول ان التأخير في اصدار الوثائق ليس على الدوام نتيجة لتقصير من جانب ادارة شؤون المؤتمرات . وانه من المأمول ، مع ذلك ، أن يتخذ اجراء تصحيحي حيثما تكون ادارة شؤون المؤتمرات مخطئة ، بما في ذلك خطوات تكفل لكافة المرافق والوحدات المعنية الوسائل الكافية لاداء وظائفها بكفاءة . وأضاف أن تأخر اصدار الوثائق غالبا ما يرجع الى التأخر في تقديم المسودات الأولية من جانب الادارات الاساسية لترجمتها وطبعها . وبناء على ذلك ينبغي للأمين العام ان يتخذ خطوات تكفل قيام الادارات الرئيسية بتقديم المسودات الأولية الى ادارة شؤون المؤتمرات في موعد ملائم .

٢٨ - وقال انه لا يؤيد جميع مقترحات لجنة المؤتمرات التي يبدو بعضها تعسفيا . وأنه قد طلب الى الأمم المتحدة وادارة شؤون المؤتمرات توفير خدمات من أجل مزيد من التعاون الدولي . وأن انشطة الأمم المتحدة تشمل بمضي الوقت مزيد من الميادين . وانه من ثم ، ينبغي النظر الى الحديث عن مراقبة الوثائق وخدمة المؤتمرات في ضوء

(السيد لحلو ، المغرب)

القرارات السياسية التي تتخذها الدول الأعضاء والتي تطلب فيها من الأمم المتحدة أن تلعب دورا اكثر اتساعا في مجال التعاون الدولي .

٢٩ - واستدرك قائلا ان بعض توصيات اللجنة تبدو نافعة بما في ذلك تلك التي ترجو من الأمين العام تحسين مهارات موظفي الأمانة العامة في مجال الصياغة ، وأنه يتعين على الهيئات الحكومية الدولية ، من جانبها ، أن تحدد عدد ومدة جلساتها ، وأن تخفض من احتياجاتها وأكد على أن باستطاعة هيئات أخرى اكثر تخصصا ان تؤدي هذه المهمة ، بيد ان فرض حدود على الهيئات السياسية دون معرفة الأساليب التي تستخدمها لانجاز أعمالها ، من شأنه أن يؤدي الى اضرار . وقال ان باستطاعة وفده ، مع هذه التحفظات ، أن يؤيد بقاء التوصيات الواردة في تقرير لجنة المؤتمرات .

٣٠- السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال في مستهل كلمته أن مبلغا يربو على ٢٥٠ مليون دولار غير متضمن المساعدة المؤقته أو تكاليف الموظفين المتكبدة في اعداد التقارير أو الموظفين الاساسيين اللازمين لخدمة الجلسات قد جرى طلبه لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وان التكاليف التي تتكبدها الدول الاعضاء لتوفير الاعاشة والسفر لاعضاء وفودها ربما لا يقل حجما عن ذلك .

٣١- ومضى يقول انه كان هناك نمو متصل خلال السنوات الثلاث الماضية في مسؤوليات لجنة المؤتمرات وأن اللجنة كانت مفيدة في تحديد مواطن الضعف والمبادرة باتخاذ اجراءات تصحيحية .

٣٢- وقال ان وفده يرى ان اللجنة بمثابة هيئة ضرورية وأنه يؤيد تجديد ولايتها على أن يسمح لها بخدمة أغراض نافعة وقال أنها في حاجة ، مع ذلك ، الى دعم كافة الدول الاعضاء وان وجودها سيتوقف على الفور اذا أصبحت دونما منفعة .

٣٣- واستطرد قائلا ان هناك حاجة ملحة الى تناول مشكلة الاستخدام غير الكامل لموارد المؤتمرات من جانب الهيئات الفرعية . وان وفده أيد في الدورة السابقة خطوة تستهدف تخفيض عدة الجلسات التي وضع لها جدول زمني في عام ١٩٨٣ بنسبة معينة . وأضاف ان الوفود الأخرى ترى أنه لا يمكن لصيغة تعسفية تطبق على جميع هيئات الامم المتحدة أن تكون منصفة ، بينما توافق على ممارسة بعض الرقابة على الزيادة المستمرة في عدد الجلسات وطولها .

٣٤- ومضى يقول أن لجنة المؤتمرات ، اذ تضع في اعتبارها آراء اللجنة الخامسة ، فانها تقترح في تقريرها مجموعة من مشاريع القرارات المصاغة بدقة . وان اللجنة توصى بأنه ينبغي أن يسمح لها بمواصلة مشاوراتها مع تلك الهيئات التي تستخدم موارد المؤتمرات المخصصة لها استخداما غير كامل بدرجة خطيرة ، وانها قامت بالفعل بالكتابة الى تلك التي بلغ فيها الاستخدام غير الكامل لموارد المؤتمرات على مدى السنوات الثلاثة الماضية نسبة ٢٥ بالمائة أو يزيد . وأضاف أنه سيتم توجيه مجموعة ثانية من الرسائل تتضمن اقتراحا يقضي بأن تخضع المخصصات في المستقبل الى نقص يبلغ نصف الزمن الخاص بالخدمات غير المستخدمة سابقا . وأعرب عن تأييد وفده القوى لذلك الاقتراح نظرا لأنه يخفف الكثير من مشاعر القلق التي أعربت عنها الوفود في الدورات السابقة ، وانه منصف من حيث كونه لا يستهدف سوى تلك الهيئات التي لا تستخدم الموارد المتاحة استخداما كاملا ويتيح لها فرصة تقرير سبب رفضها لخفض مواردها .

٣٥- وأعلن كذلك عن تأييد وفده للاقتراح الذى يفيد بأنه عند وضع جدول المؤتمرات ينبغي مراعاة كون أن جانبا كبيرا من وقت الكثير من الهيئات يستغرق في جلسات ومشاورات غير

(السيد كيلر، الولايات المتحدة الامريكية)

رسمية ، وانه ليس لهذه الجلسات غير الرسمية محاضر ومن ثم تساعد في تقليص الوثائق ، وان المشاورات لا تستعين بموارد المؤتمرات الا بصورة محددة للغاية . وقال انه نظرا لأن الكثير من الأعمال المفيدة تنجز في تلك الجلسات ، فانه ينبغي تشجيع الاستعانة بها .

٣٦ - وأردف يقول انه ينبغي النظر الى موارد المؤتمرات بوصفها عطة نادرة يتعين توخي الدقة في توزيعها ، وانه نظرا لأن هيئة ما قد خصص لها قدر معين من الزمن في سنة ما ، لا ينبغي ان يكون لها ببساطة حقا لا منازع فيه في نفس القدر من الزمن في العام التالي . وقال ان دور الهيئات المختلفة ومسؤولياتها لا يظلان جامدين طوال السنين وان يتعين أن يعكس الجدول الطلبات المتغيرة أبدا للمنظمة .

٣٧- وامتدح ، في ذلك الصدد ، التدابير التي اتخذها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الحادية عشرة لترشيد الجدول الزمني لاجتماعاته ، الأمر الذى سيسفر عن صافي ادخار متوقع يبلغ ٤٣٠ ٠٠٠ دولار على مدى فترة السنتين القادمتين . وقال ان مجلس الادارة قرر كذلك ، على أساس تجريبي ، عدم عقد دورة في عام ١٩٨٦ . وان تلك القرارات جديرة بالمحاكاة .

٣٨- واستطرد قائلا ان الزيادة في عدد وطول الجلسات في السنوات الاخيرة قد أثرت تأثيرا عكسيا في مستوى مشاركة الدول الأعضاء . وأنه من الضرورى أن تؤيد اللجنة الخامسة تأييدا كاملا اقتراح لجنة المؤتمرات بترشيد الجدول الزمني للجلسات ووضع معيار لسائر الهيئات في المنظومة .

٣٩- وفيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على الخروج عن الجدول فيما بين الدورات، قال ان وفده ليسره أن الجنة المؤتمرات قررت أنها بحاجة الى أن تعرف فقط التكاليف الاضافية لاية تغييرات وانه ينبغي أيضا علاوة على ذلك توفير وتقديم تقدير جيد الى حد ما للتكاليف بمجرد وضع الجدول . وقال أن تقديرات التكلفة الكلية التي تلقتها حاليا اللجنة الخامسة غالبا ما تكون مربكة وذات قيمة محدودة ، وانها تتمنى هي أيضا لو تحصل على بيانات بالتكاليف الاضافية لخدمات المؤتمرات .

٤٠- وأضاف يقول ان لجنة المؤتمرات قد تقدمت بعدد من المقترحات عن الوثائق وان وفده يؤيد تماما أية جهود تبذل لتقليص طول التقارير وعددها ، وكفالة اصدار الوثائق في حينها . وقال ان واحدا من أكثر النهج الواعدة يتمثل في تشجيع تقديم التقارير على فترات أكبر نظرا لأن التغيير الذى يحدث في المنظمة ليس سريعا بدرجة متزايدة وان التقارير غالبا ما تتسم بالتكرار الشديد .

٤١- ومضى يقول أنه لم ينجز سوى القليل منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٦/١١٧ جيم الذى يتضمن أحكاما صيغت صياغة قوية عن مراقبة الوثائق والحد منها . وانه رغم الطابع التفصيلي لتقارير الهيئات فقد اقتنعت كذلك بأنها في حاجة الى محاضر موجزة . وقال أنه

(السيد كيلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

ينبغي لها أن تحصل على أيهما وليس كليهما . وان وفده لا يمكنه أن يقبل ما أبدته تلك اللجان من استجابة أو عدم استجابة . وأضاف أن الحالة أكثر سوءا الآن عما كانت عليه نظرا لأن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة تمارس عملها الآن وانها طلبت تقارير ومحاضر على السواء لجلساتها . وقال ان تلك الهيئة ينبغي أن تعطي مثالا طيبا وان تبدى نهجا معقولا تجاه المسألة .

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/C.5/381/L.3 و 4)

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (تابع)

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (تابع)

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفسطينيين في الشرق الادني (تابع)

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (تابع)

٤٢— السيد هونفافو (بنن) اقترح أن يضاف عند نهاية الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.5/38/L.3 عبارة " بما في ذلك المشاكل المتعلقة باستخدام الخبراء والمستشاريين حسبما يكون ذلك ملائما " . وأعرب عن تأييد وفده للتعديل الذى اقترحه وفد اليونان في جلسة سابقة نيابة عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي .

٤٣— الرئيس: قال أنه اذا لم يسمع أى اعتراض ، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد التعديلات المقدمة على مشروع القرار A/C.5/38/L.3 من وفدى بنن واليونان .

٤٤— وقد تقرر ذلك .

٤٥— اعتمد مشروع القرار A/C.5/38/L.3 بصيغته المعدلة دون تصويت .

٤٦— اعتمد مشروع المقرر A/C.5/38/L.4 دون تصويت .

٤٧— الرئيس: أعلن أن اللجنة تكون بذلك قد أنتهت من النظر في البند ١٠٧ من جدول الأعمال :

البند ١١٥ من جدول الأعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/38/11 و Add.1 و Add.1/Corr.2)

٤٨- السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية): قال أن لجنة الاشتراكات قد انجـــزت ما أعتقد الكثيرون أنه مستحيل ، مع افتراض التوجيه المتناقض والمربك الوارد في قرارات الجمعية ٣٦/٦ باء و ٣٦/٢٣١ الف و ٣٧/١٢٥ باء . وقال أن عددا كبيرا جدا من الدول الأعضاء استمر ينظر الى جدول الانصبة بوصفه اعادة لتوزيع الدخل بدلا من كونه وسيلة لاشراك كافـــة الدول الاعضاء في التمويل الجماعي للمنظمة على أساس منصف ومعقول .

٤٩- وأضاف أن أحد مظاهر الفشل الخطيرة في مجموعة المبادئ التوجيهية التي أعدتهـــا اللجنة الخاسة في السنوات الاخيرة انما يتمثل في أنها تتضمن أحكاما تسعى فيما يبدو الـــى تحقيق مزايا قصيرة الأجل لكتل من الدول الأعضاء . وقال ان ذلك خطأ في الاسلوب وانـــه يتعارض في الواقع مع احكام الميثاق . وانه ما قد يبدو ساريا في وقت معين ربما لا تثبت صحته بعد فترات فاصلة ، مدتها خمس أو عشر سنوات ، وأن بامكان مجموعة من العوامل أن تحـــدث تغييرات هامة في الثروة النسبية لدولة ما وقال أن أى مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهيـــة المعنية بتفسير " القدرة على الدفع " تتطلب لذلك تفكيرا دقيقا ، وأن ما قد يبدو نافعا مـــن حيث الانصبة في سنة ما قد يثبت أنه العكس تماما بعد مضي بضع سنوات .

٥٠- ومضى يقول أنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل دراسة الطرق البديلة المختلفـــة، المحددة في تقريرها ، لقياس قدرة الدول الأعضاء الحقيقية على الدفع . وقال ان الطرق الثلاث الأولى أساليب جديدة تماما وتستدعي مزيد من الدراسة التفصيلية . وان البديل الرابع يشتمل على صور مختلفة للمنهجية الحالية . وقال ان الضعف في الصورة الأولى ، وهي محاولة ادماج المؤشـــرات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة فـــي المنهجيـــة الحاليـــة لجـــدول الانصـــة المقررة ، يكمن في أنها تشمل تقديرا مزدوجا يقضي بأن يتم الاستقطاع مرة فيما يتعلق بالدخـــل القومي المنخفض ومرة ثانية فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة . وأضـــاف أن الجدول الوارد في المرفق الثاني للتقرير يكشف عن بعض النتائج الهامة جدا التي ترى أن لبعض البلدان قدرة على الدفع أكبر مما أوضحته الاتجاهات الاخيرة في الانصبة .

٥١- وقال أن الصورة الثانية التي تقدم تسويات لمواجهة التضخم والتغيرات في أسعار الصرف، انما تعرض بعض الصعوبات المنهجية ولكنها تتميز بأنها تصحح بعض الخلل وينبغي اجـــراء مزيد من الدراسة لها .

٥٢- وقال في ختام كلمته أن هناك مزايا أقل بكثير في الصورة الأخرى للبديل الرابع ، وأنـــه قد طرأت بالفعل صعوبات عن طريق استخدام فترة الاساس والخصم المسموح به فيما يتعلـــق بالدخل الفردى المنخفض ، وأنه قد تكون هناك مع ذلك ميزة في الاقتراح الذى يقضي بتجنـــب الافراط في التغيير في الجدول من فترة الى الفترة التي تليها .

٥٣ - السيد ساغريرا (اسبانيا) : قال انه لا يمكن الطعن في الأساس المنطقي للأسلوب الاول لتقدير القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع الذى تناولته لجنة الاشتراكات في تقريرها (البديل الأول) . وأضاف ان وجود مجموعات ثلاث من الدول المعنية هو أمر مؤكد ، بيد أن البت في نسبة الميزانية التي ينبغي أن تدفعها كل مجموعة هو مسألة سياسية في جوهرها لابد أن تتناولها الجمعية العامة وقد تؤدى الى جدال واسع النطاق . وأضاف انه سيكون من الصعب كذلك توزيع الاشتراكات داخل كل مجموعة لا سيما المجموعة الموصوفة بالدول " الأخرى " . والأدهى من هذا انه بينما توجد في الواقع مجموعات ثلاث لا يوجد أى سند قانوني لذلك ، لأن الدول الأعضاء في مجلس الأمن هي وحدها التي تستوفي هذا الشرط ولهذا يمكن تخصيص اشتراك خاص لها يعكس مركزها المتميز . وأضاف ان تقسيم الدول الأعضاء الى مجموعات سيخلق مشاكل في النهاية تشبه تلك المشاكل الشائعة حاليا والتي تمس جميع أعضاء الأمم المتحدة .

٥٤ - ومضى قائلا انه من غير المحتمل أن يصادف البديل الثاني قبولا من الجميع ، بل انه سيؤدى الى تغييرات صارخة في الحجم النسبي لاشتراكات الدول الأعضاء وفي توزيعها النسبي . ودون معرفة ما ينطبق من تكملات أو تخفيضات ، مماثلة لتلك التي تتناولها الفقرة ١٧ من التقرير ، يتعذر الحكم على النتيجة النهائية للاقتراح . وقد أخفق هذا الأسلوب تماما في مراعاة العوامل الاقتصادية التي تبين قدرة الدول الأعضاء على الدفع أكثر مما تبينها العوامل المقترحة ، كما أن هذا الأسلوب يستند الى هيكل يتعارض مع استقلال الخدمة المدنية الدولية .

٥٥ - ومضى قائلا انه يصعب قبول البديل الثالث لأن البيانات الاحصائية المتوفرة عن الثروة الوطنية محدودة ومتناقضة ، وهذا يحول دون استخدام الثروة الوطنية في الوقت الحاضر كعامل متميز عند تحديد القدرة على الدفع .

٥٦ - ومضى قائلا ان وفده لا يعترض بشكل أساسي على ادماج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأساليب المتبعة حاليا لقياس القدرة على الدفع ، على النحو المقترح في البديل الرابع . وأضاف ان ثمة مشكلة فيما يتعلق باختيار مؤشرات من هذا القبيل والبت في الوزن الذى ينبغي أن يعطى لكل منها والمستويات التي ينبغي استخدامها كمرجع . وبالرغم من ذلك ، ينبغي اتباع هذا النهج لأنه يمكن اجراء تصحيحات ملائمة اذا أدى تطبيقه بالذات الى نتائج شاذة . وقال ان وفده لا يتفق مع مقرر اللجنة القاضي بمواصلة استطلاع الجوانب الفنية لذلك البديل .

(السيد ساغريرا ، اسبانيا)

٥٧ - وقال ان اللجنة ناقشت كذلك استحداث تعديلات تراعي التضخم والتغييرات التي تطرأ على أسعار الصرف ، وشدد على أهمية هذا الموضوع لأن تشويه أرقام الدخل الوطني الناجم عن التضخم يؤثر تأثيرا مباشرا على تقدير الاشتراكات المدفوعة للأمم المتحدة . وأضاف انه ما دامت توجد بيانات كافية في الوقت الحاضر لمعالجة المشكلة على أساس الخصائص المميزة بدلا من التساهل في بعض الحالات على نحو ما اتبع في الماضي ، فان وفده يحبذ استخدام أسعار صرف " افتراضية " لتوفير تقدير للدخل الوطني يكون ذا طابع واقعي أوضح . وهناك عامل تصحيح آخر هام للغاية ، يتمثل في وضع حد للزيادات أو التخفيضات المفرطة في الأنصبة المقررة على دولة معينة من الدول الأعضاء . وقال انه يصعب بالطبع تعريف " التغييرات المفرطة " ، وان كان ذلك لا يمثل مشكلة مستعصية عند تطبيق الأساليب الصحيحة .

٥٨ - وخلص الى القول بأن الوسيلة الصحيحة للسير في هذه المرحلة لا تقضي بالاستعاضة التامة عن النظام الحالي لتحديد الاشتراكات عن طريق اعتماد اجراءات أخرى ، لأنه يصعب معرفة نتائج ذلك مقدما ، ينبغي بدلا من ذلك اجراء تصحيحات ملائمة في هذا النظام . وقال انه يؤمن ايمانا راسخا بأنه لا ينبغي بأى حال من الأحوال تبديد الخبرة التقنية والدراية الفنية التي اكتسبتها لجنة الاشتراكات على مر السنين ، بل ينبغي على عكس ذلك ان تستخدم هذه الخبرة والدراية الى أقصى درجة ممكنة لتلافي اتباع نهج تحكمي يترتب عليه آثار وخيمة تتحملها الأمم المتحدة .

٥٩ - السيد مولتينو (الأرجنتين) : قال انه من واجب اللجنة الخاصة أن تقدم توجيها كافيا الى لجنة الاشتراكات كي يتاح لها الاضطلاع بالولاية التي حددتها الجمعية العامة في القرار ٣٧/١٢٥ باء ، لتلافي نشوء خلاف حول المعنى الأساسي للقدرة على الدفع على غرار الخلاف الذى عرقل أعمال اللجنة في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢ . وقال ان البديل الأول بين مختلف الأساليب البديلة لاحتساب الأنصبة المقررة ، التي قامت لجنة الاشتراكات بدراستها ، من شأنه عند التطبيق أن يثير الخلافات داخل المجموعات المختلفة حول معايير توزيع النسب بينها ، بالرغم من أن هذا الأسلوب يتميز بالبساطة النسبية . وقال ان من شأن هذا أن يؤثر على امكانية الوصول الى اتفاقات تستفيد منها الجمعية العامة. ولهذا قال ان وفده يرى أن النسب التي تتحملها فعلا كل مجموعة معنية ينبغي أن تؤخذ باعتبارها المعالم السياسية لتوزيع النقاط المئوية على المجموعات في المستقبل ، لأن أغلبية الدول في الجمعية العامة تعارض اجراء زيادة في نسبة نفقات المنظمة التي تتحملها البلدان النامية كمجموعة . وبالرغم من هذا ، يبدو أنه من المتعذر استخدام مثل هذا النهج باعتباره الأساس القانوني لجدول الأنصبة المقررة .

(السيد مولتيني ، الارجنتين)

٦٠ - وفيما يتعلق بالبديل الثاني ، قال انه لا توجد أى صلة بين عاملي " الموظفين " و " السيادة " وبين القدرة على الدفع . وبينما ينبغي قياس القدرة على الدفع على ضوء الظروف الخاصة ، ينبغي عدم التخلي عنها كمعيار أساسي لاحتساب الانصبة المقررة .

٦١ - وقال ان وفده يأسف لأنه لا يمكن اعتماد البديل الثالث ، نظرا لعدم توفر البيانات ذات الصلة لكل البلدان . وبالرغم من هذا ، فقد حث اللجنة على مواصلة استطلاع هذا البديل في دوراتها المقبلة .

٦٢ - وأضاف قائلا ان أفضل سبيل في هذه الظروف لكفالة تقرير أنصبة جميع الدول بانصاف يتمثل في تحسين المنهجية المتبعة حاليا . وقال ان من الأهمية بمكان اجراء تعديل لمراعاة التضخم لأنه يشوّه القيمة النقدية للدخل الوطني في كثير من البلدان . وقال ان هذا ينطبق بوجه خاص على البلدان التي لا تصحح التضخم المحلي كما يجب من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية . وقال ان وفده ، وان كان يتفق في الرأى مع اللجنة بشأن المشاكل المتصلة باستعمال أسعار " افتراضية " للصرف ، الا انه يرى أنه يتعين على اللجنة أن تواصل تصحيح الاختلالات الواضحة التي من شأنها أن تسبب انحرافا في جدول الأنصبة المقررة . كما لابد للجنة أن تواصل النظر في امكانية ادماج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في أسلوب احتساب الأنصبة المقررة . وشدد على أهمية هذا الموضوع لأنه من الناحية النظرية يمكن الاستعاضة عن الدخل الوطني ببيانات تعكس مستوى التنمية في البلد بوجه عام ، أو استخدام هذه المؤشرات بالاضافة الى المنهجية المتبعة حاليا ، من أجل التساهل في بعض الحالات . وقال ان وفده يهتم اهتماما خاصا بالبديل الأخير .

٦٣ - ونظرا للحالة الاقتصادية العالمية غير المواتية ، يؤيد وفده الرأى القائل بأنه ينبغي أن يطلب من لجنة الاشتراكات أن تنظر في مسألة الأخذ بفترة أساس أقصر تعكس بصورة أدق الحالة الحقيقية في بلدان عديدة ، وخاصة البلدان التي تعاني من ضائقة مالية حادة وان ساد فيها الازدهار في فترات سابقة ولكنها لا تزال تمثل جزءا من فترة الأساس الحالية التي تستغرق عشر سنوات .

٦٤ - وأشار الى أن وفده كان ضمن الوفود التي بينت أن زيادة النصيب المقرر على بلد ما قد تفوق النمو الذى يحققه دخله الوطني نتيجة لتطبيق صيغة الخصم على البلدان التي ينخفض دخل الفرد فيها . ولتصحيح هذه الحالة ، ينبغي أن يكون تخفيف الأعباء موزعا على جميع أعضاء المنظمة بالتناسب .

٦٥ - السيد ديتز (النمسا) : قال انه من الواضح ان كل دولة تحبذ اعتماد جدول للانصبة المقررة يلزمها بدفع أقل مبلغ ممكن وانها لن تتردد في اعتبار ذلك الجدول بمثابة الجدول الوحيد المحقق للعدل والانصاف . وأضاف ان وضع جدول للأنصبة المقررة يحقق العدل والانصاف بالفعل هو مهمة صعبة للغاية تنطوى على كثير من التحدى . وقال ان أكثر الجوانب صعوبة في هذه العملية هو البحث عن ايجاد منهجية لتقدير قدرة الدول الأعضاء على الدفع . ومنذ وقت قريب ، أى في كانون الأول/ديسمبر الماضي على وجه التحديد ، أكدت الجمعية العامة من جديد ان القدرة على الدفع ينبغي ان تكون المعيار الأساسي الذى يستند اليه جدول الأنصبة المقررة . وقال ان البديل الثاني ، الذى ورد موجزه في تقرير لجنة الاشتراكات ، لا يعكس هذا المفهوم ، ولهذا لا ينبغي للجنة أن تكرس المزيد من الوقت والجهد لاستطلاع مزاياه .

٦٦ - وسلم بمزايا استعمال مفهوم الثروة الوطنية كأساس لتوزيع نفقات المنظمة بالرغم من أن البعض يتشكك في امكانية تطبيقه لأسباب فنية . وقال ان لجنة الاشتراكات قد خلصت الى أن عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة ومتعلقة بمعيار الثروة الوطنية لا يبرر ، حتى الآن على الأقل ، استخدام هذا المعيار بوصفه مؤشرا رئيسيا لتحديد القدرة النسبية على الدفع . وقال ان وفده يتعاطف مع الكثيرين الذين يحبذون استعمال هذا المفهوم بدلا من معيار الدخل الوطني . واستدرك قائلا ان المعرفة المتوفرة حتى الآن لا تتيح استعمال هذا المفهوم .

٦٧ - وفيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، قال ان اللجنة قد خلصت من جديد الى نتيجة مفادها ان بعض المؤشرات غير متوفرة بالنسبة لكل البلدان حتى ولو توفرت فانها لا تتيح المقارنة في جميع الحالات . بيد أن اللجنة أعربت عن نيتها لمواصلة دراسة هذا الموضوع .

٦٨ - ومضى قائلا انه ينبغي للجنة ان تتخلى عن البديل الأول لأنه لا يعكس القدرة على الدفع وان تتخلى عن البديل الثالث لأنه غير قابل للتطبيق من الناحية الفنية ، وان تركز اهتمامها على البديلين الباقيين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥